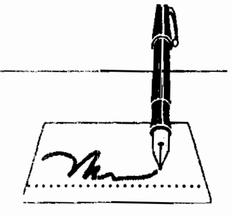
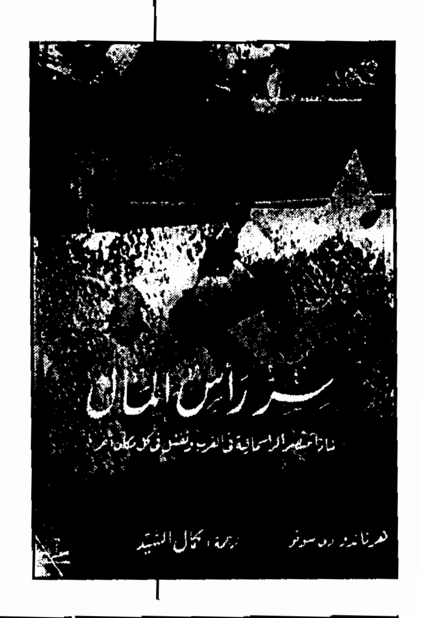


سر رأس المال

«إن اللحظة التي تحقق فيها أكبر انتصار للرأسمالية، هي لحظة أزمتها»...

هكذا بدأ الكاتب كتابه، فعقب سقوط حائط برلين انتهت المنافسة بين الشيوعية والرأسمالية، لتبرز الرأسمالية على الساحة باعتبارها الطريق العملي الوحيد لتنظيم الاقتصاد الحديث، ومنذ تلك اللحظة حاولت كل من البلدان النامية، والبلدان الشيوعية تحقيق توازن في ميزانها عن طريق الدعم، والاستثمار الأجنبي، كما قللت الحواجز الجمركية، ولكن لم يدم الحال طويلاً، فبعد ٥٠ سنة تقريبًا بدأت الأزمة الاقتصادية تجتاح كلاً من روسيا وفنزويلا، ولم يستطع العالم الثالث التأقلم مع الرأسمالية الغربية، فجاء قول "**فيرناند برودل**" بـ"أن المجتمع الرأسمالي كان لابد أن يعيش في ناقوس زجاجي معزولاً عما حوله؛ لأنه لم يستطع التوسع في غزو المجتمع كله.

من هذا المنطلق، قسم الكاتب موضوعه إلى سبعة أبواب، فبدأها بأسرار رأس المال الخمس، أما الفصل الثاني فتناول سر المعلومات الغائبة عن المجتمع الغربي، وفي الفصل الثالث بيّن الكاتب سر رأس المال، وفي الفصل الرابع تناول سر الوعي السياسي، وفي الفصل الخامس





■ المؤلف: هرناندو دي سوتو ■ ترجمة: كمال السيد

■ الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٩م

■ عرض: دينا العشري ■ عدد الصفحات: ٢٧٢ صفحة

أوضح الكاتب الدروس الغائبة عن التاريخ الأمريكي، وانتقل بعد ذلك إلى سر الفشل القانوني الذي عانت منه المجتمعات الفقيرة في الفصل السادس، واختتم الكاتب موضوعه في الفصل السابع بوضع أهم الطرق التي تجعل الرأسمالية تنجح في دول العالم الثالث.

الفصل الأول

أسرار رأس المال الخمسة

حاول الكاتب في هذا الفصل توضيح السبب الأساسي الذي يمنع الدول الفقيرة من الاستفادة من الرأسمالية، وتمثل في عجز هذا المجتمع عن إنتاج رأس المال، فأكد أن معظم الفقراء يملكون بالفعل الأصول التي يحتاجونها لتحقيق الرأسمالية، كما أن قيمة المدخرات التي لديهم عالية جدًا، ولكنهم يحتفظون بهذه الأصول في شكل بيوت بنيت على أرض ملكيتها ليست مسجلة بالشكل السليم، كما توجد لديهم العديد من الشركات، ولكن مسؤوليتها غير محددة أيضًا، هذا كله يجعل الممولين والمستثمرين لا يستطيعون رؤيتها؛ لأن الحقوق في هذه الممتلكات غير موثقة على نحو سليم.

من ثم، لا يمكن تحويلها إلى رأس مال، كما لا يمكن مبادلتها خارج الدوائر المحلية الضيقة، أو استخدامها كرهن لضمان القروض، أو استخدامها كحصة في استثمار ما.

أما المجتمع الغربي، فقد برزت فيه الرأسمالية، وحققت نجاحًا، لكونها تجعل لكل قطعة أرض أو بناية وثيقة ملكية لتشكل بها دليلاً مرئيًا على عملية مستترة تربط كل هذه الأصول بباقي الاقتصاد، كما يمكن استخدامها كرهن لضمان ائتمان ما، وهذا ما يجعلها خاضعة للمساءلة لتحصيل الديون والضرائب بشكل رسمي، كما تكون أساسًا لإقامة مرافق عامة، وأساسًا لإنشاء الأوراق المالية التي يمكن خصمها وبيعها في الأسواق الثانوية، وبهذه العملية يقوم الغرب بخلق رأس مال من هذه الأصول.

أما البلدان النامية والشيوعية فلا تتوافر لديها هذه العملية الوضعية التمثيلية، لذلك فإن معظمها يشكو من نقص الرسملة، وشبّه الكاتب مشروعات الفقراء بالشركات التي لا تستطيع أن تصدر أسهمًا أو سندات للحصول على استثمار وتمويل جديدين، وبدون هذا الوصف التمثيلي يصبح رأس المال ميتًا وغير منتج.

كذلك حاول الكاتب استكشاف مصدر رأس المال، حتى يصحح الإخفاق الاقتصادي للبلدان الفقيرة، فقد ظهرت - في العقد الأخير ومنذ أن بدأت البلدان الشيوعية في أمريكا اللاتينية وروسيا تطبيق الرأسمالية - العديد من المشكلات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، منها عدم المساواة وانتشار عصابات المافيا، كما انتشرت الاقتصادات السرية، وتهريب رأس المال، وهذا كله يخلق عدم استقرار سياسي.

كما بيّن الكاتب معاناة بلدان العالم الثالث من هذه المشكلات، ولكن يبدو أنها لم تكن وحدها

التي تعاني منها، فقد عانت الولايات المتحدة قبل عام ١٧٨٣م، من المشكلات نفسها، وهذا ما يجعل حاضر الكثير من الدول النامية هو ماضي الولايات المتحدة، التي أدمجت فقراءها في اقتصاداتها، مما أدى إلى نجاح المجتمع وتقدمه وتخلصه من مشكلاته، على عكس ما حدث في البلدان الفقيرة، التي لم تستطع فعل شيء، وظلت في ظلماتها.

وكانت المفارقة التي عبر عنها الكاتب، ولم تحل بعد، هي أن رأس المال أحد مكونات التقدم الاقتصادي الغربي، الذي حظي بأقل قدر من الاهتمام، وغلفه الإهمال بالأسرار، وهي الأسرار الخمس، التي تناولها الكاتب بشيء من التفصيل في باقي الكتاب، وهذه الأسرار هي:

سر المعلومات الغائبة، سر رأس المال، سر الوعي السياسي، والدروس الغائبة عن التاريخ الأمريكي، وسر الإخفاق القانوني.

وهذه الأسرار هي التي أوضحت كيفية انتصار الرأسمالية في الغرب، وتجمدت عمليًا في كل مكان غيره.

الفصلان الثاني والثالث

سر المعلومات الغائبة وسر رأس المال

في هذين الفصلين، تناول الكاتب وضع دول العالم النامي، وعدم قدرتها على الاستفادة من ممتلكاتها بشكل قانوني، أو النظر إلى ممتلكاتها التي تكثر، ولكن بلا فائدة بشكل يجعلهم لا يستطيعون التحول من مجتمع نامٍ فقير إلى

«المجتمع الرأسمالي كان لابد أن يعيش في ناقوس زجاجي معزولاً عما حوله؛ لأنه لم يستطع التوسع في غزو المجتمع كله»

فرناند برودك



مجتمع قادر على التقدم والعيش بشكل أفضل من خلال خلق رأس المال.

وأشار الكاتب إلى الثورة التي قام بها العالم النامي عام ١٩٥٠م، التي سبقه فيها المجتمع الأوروبي قبل قرن ونصف، فقد كانت معظم البلدان النامية مجتمعات زراعية، ومعظم الناس يعملون لدى قلة صغيرة من كبار الملاك، ومع احتكار القلة الصغيرة للعمال والعمل، تطلعت القاعدة الشعبية للحياة المريحة، وهذا ما حدث في أوروبا، حيث انتقل ما يزيد على ١٠٠ مليون نسمة من الريف إلى المدن، وتضاعف العدد أكثر وأكثر، حتى أصيب الخبراء بالإحباط من هذا التصاعد السكاني، حيث أدى إلى الضغط على المرافق العامة، وكذلك نشاطات الحياة في المجتمع المدني، فكان من الصعب عليهم الحصول على سكن قانوني، أو الدخول في مجال العمل الرسمي، خاصة مع كثرة العقبات أمام تحقيق المشروعية للمشاريع.

فكثرة التعقيدات في إجراءات تسجيل الممتلكات، جعلت العديد من السكان يلجئون إلى التهرب من القانون، وقامت المباني والمشروعات

• HASSAD EL FIKR • العدد (213) محرم 1431 هـ • يناير 2010 م

غير المسجلة، مما زاد صعوبة الحصول على رأسمال حقيقي.

كما لفت الكاتب من خلال عرضه لهذا الفصل إلى أن الملكية تحمي جميع المعاملات، حيث كان نظام الملكية الرسمي الغربي يعمل شيكات، كما توجد جميع سندات الملكية وصكوكها وأوراق الملكية، أما العقود التي تصف الجوانب الملحة من الناحية الاقتصادية للأصول، فيتم تعقبها وحمايتها بصورة مستمرة، وهي تنتقل عبر الزمان والمكان، وتستطيع من خلالها إنتاج فائض القيمة بطريقة سهلة.

ثم انتقل الكاتب بعد ذلك إلى توضيح العلاقة بين رأس المال والنقود، فأشار إلى أن هذا يعني الآثار الستة لعملية الملكية المتكاملة، فإن بيوت الغربيين لم تعد مجرد مأوى يقيهم المطر والبرد، فهذه البيوت التي خلع عليها وجود تمثيل، يمكنها الآن أن تحيا حياة موازية، وإن نظامًا قانونيًا للملكية متكاملاً يقوم بأمرين:

١ ـ يقلل بصورة هائلة تكلفة الاطلاع على الخصائص الاقتصادية للأصول، بتمثيلها بطريقة تستطيع أفهامنا الإلمام بها سريعًا.

٢ ـ القدرة على الإنفاق تعتمد على كيفية استخدام الأصول لخلق مزيد من الإنتاج وزيادة تقسيم العمل.

وقد تمثلت عبقرية الغرب في خلق نظام أتاح للناس أن يدركوه بالعقل، فرأس المال لديهم لا تخلقه النقود، بل يخلقه الناس الذين تساعدهم الملكية الخاصة بهم على التعاون والتفكير في كيفية استخدام الأصول التي يراكمونها لنشر إنتاج إضافي، من هنا تحققت الزيادة في رأس المال خلال القرنين الماضيين.

ثم انتقل بعد ذلك إلى توضيح الناقوس الزجاجي لبرودل، حيث بيّن أن الرأسمالية في بدايتها اقتصرت على خدمة طبقة معينة من كبار الملاك والإقطاعيين، مؤكدًا في هذا الصدد أن المشكلة الأساسية هي أن المجتمع عاش الرأسمالية، فيما يشبه الناقوس الزجاجي، والذي يفصلهم عن باقي العالم، ولم يستطع أن يغزو العالم كله، على الرغم من أن النقود لم تعانِ نقصًا على وجه التأكيد، حيث شهد هذا العصر شراء أراضي الفقراء وبناء مساكن ريفية ضخمة، وشيدت آثار كبرى، مما جعل الناقوس الزجاجي للرأسمالية ناديًا خاصًا، مفتوحًا فقط للقلة ذات الامتياز، مما أثار سخط المليارات من الناس خارج هذا الناقوس، حيث لا يستطيعون الدخول في هذا المضمار إلا إذا تحول نظام الملكية لديهم إلى نظام رسمي.

وهذا من جانب البلدان الشيوعية وبلدان العالم الثالث، ولكنها كانت جد بطيئة في دخول هذا الناقوس.

الفصل الرابع

سر الوعي السياسي

الكلاب تواصل النبح، والشحاذون يفدون للمدينة؛ بعضهم في أسمال، وبعضهم في أثواب

مشقوقة، وبعضهم في عباءات حريرية.

هكذا بدأ الكاتب الفصل بكلمات مقتبسة من قصة إنجليزية للأطفال، حتى يوضح كيف حاولت البلدان النامية والشيوعية أن تغير حياتها، فانتقلوا من الريف إلى المدينة بحثًا عن وظيفة لا تتمتع بحماية القانون، وبدءوا يقيمون العديد من الورش الصغيرة، التي تبتعد عن القانون؛ حتى لا يخضعوا لكل الإجراءات التي تعوقهم عن تحقيق التقدم.

من ثم، بدأت حركة صناعية عملاقة بعيدة عن الحياة الرسمية، وهذا ما جعل الناس خارج الغرب يهربون من الاكتفاء الذاتي والمجتمعات المنعزلة، لمحاولة رفع مستوى معيشتهم، حتى يصبحوا معتمدين على بعضهم البعض، حيث لا يتعامل مهاجرو بلدان العالم النامي إلا مع من يعرفونهم ويثقون بهم، بشكل غير رسمي، وكما قال **"آدم سميث"**: إنه كلما اتسع السوق زاد تقسيم العمل، بل يصبح أكثر تخصصًا، وينمو الاقتصاد بكفاءة أكبر، وترتفع الأجور والقيم الرأسمالية.

ولكن الفشل القانوني يحول دون قيام من يشرعون في تنظيم المشروعات، بالتفاوض مع الغرب، مما يهز تقسيم العمل، ويربط من يرغبون في أن يصبحوا منظمي مشروعات بحلقات أصغر من التخصيص والإنتاجية المنخفضة.

وأشار الكاتب كذلك إلى أن القدرة على تنظيم المشروعات انتصرت في الغرب؛ لأن

• عدم المساواة، وتفشي عصابات المافيا، وانتشار الاقتصادات السرية، وتهريب رأس المال أهم إفرازات تطبيق الرأسمالية في البلاد الشيوعية والدول النامية



القانون يدمج الجميع في نظام واحد للملكية، كما يوفر لهم وسائل التعاون وإنتاج مقادير ضخمة من فائض القيمة في سوق آخذة في التوسع، حيث دمرت نظم الملكية القانونية المتكاملة المجموعات الأكثر انغلاقًا، في حين حفزت على إنشاء شبكة أكبر يتم بها زيادة الإمكانيات لخلق رأسمال بصورة كبيرة.

وانتقل الكاتب بعد ذلك ليؤكد أن هناك نوعًا من العمى السياسي لدى النظم الحاكمة، خاصة لعدم الوعي بأن الناس يقومون بتنظيم أنفسهم بصورة تلقائية في مجتمعات منفصلة غير قانونية، خاصة مع انهيار النظام القانوني القائم، كما أن هناك عدم وعي أيضًا بأن التزايد الكبير في عدد سكان العالم غير القانونيين، خلال الأربعين عامًا الماضية، قد ولد طبقة جديدة من منظمي المشروعات لها ترتيباتها القانونية الخاصة بها، فلا ترى السلطات الحكومية في أي بلد سوى التدفق الضخم الداخل من الأشخاص والعمال غير القانونين، وعلى الرغم من هذا ترجع السلطات الحكومية كافة الجرائم

والاضطرابات التي تحدث في الدولة إلى هذه الطبقات الفقيرة، ولكن السبب الحقيقي، كما يوضحه الكاتب، يرجع بالأحرى إلى النظام البالي للملكية القانونية.

هكذا، حاول الكاتب عرض حياة البلدان النامية والشيوعية، خارج الناقوس الزجاجي، بتدفقهم نحو المدن، وهجراتهم إليها ليحققوا حياة أفضل، ولكن في نهاية المطاف لم يستطع الفقراء المهاجرون أن يستمروا في حياة المدينة، فوجدوا أنفسهم غرباء عن العالم المدني، فرجعوا إلى ديارهم بعد أن أخذوا من المدينة ما يفيدهم من نظم حديثة تساعدهم في الحياة الريفية، فقد وجد المهاجرون أنفسهم مبعدين عن الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية الراسخة قانونًا، ولاحظ الكاتب أن كافة المؤسسات القانونية قد تطورت في معظم بلدان العالم الثالث على مر السنين لخدمة احتياجات مصالح مجموعة حضارية معينة.

وأصبح الفلاحون يعانون من الفصل العنصري للقانون الرسمي، الذي تجلى واضحًا، عندما هاجروا إلى المدينة، وأصبحوا فجأة خارج الناقوس الزجاجي، الذي بات مرئيًا أمامهم، ولكن لا يستطيعون مطلقًا الدخول فيه.

مما زاد عدد المشروعات التي لا تتمتع بحماية القانون، بل لم تستطع الحكومة حتى السيطرة عليهم، مما اضطرهم إلى الانسحاب من مواجهة هذه القوة المتزايدة، التي لا تتمتع بحماية القانون، وهذا ما حدث بالفعل في معظم الدول الأوروبية.

الفصل الخامس

الدروس المستفادة من التاريخ الأمريكي

حاول الكاتب في هذا الفصل توضيح المحاولات الأمريكية للتخلص من الوضع القائم، والانتقال من التدابير غير الرسمية المبعثرة إلى نظام قانوني متكامل للملكية، الذي لا يرتبط بالتكنولوجيا فحسب، بل ارتبط بالتغير الحاسم لتطويع القانون، ليلائم الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية لغالبية السكان، وبالتدريج أصبحت البلدان الغربية قادرة على الإقرار بأن العقود الاجتماعية التي ظهرت خارج القانون الرسمي كانت مصدرًا مشروعًا للقانون، وكذلك توصلت إلى كافة الطرق لاستيعاب هذه العقود، وهكذا تم وضع القانون الخاص بهم ليكون رأس المال، ويحقق النمو الاقتصادي.

هذا ما أضفى على مؤسسات الملكية الموجودة حاليًا في الغرب الحيوية، فأصبحت ثورة الملكية انتصارًا سياسيًا للرأسمالية، هذا كله بفضل قلة مستنيرة من الرجال في المجتمع الغربي الذين قرروا أن يكون القانون الرسمي شاملاً لكافة السكان.

واستشهد الكاتب بتاريخ الولايات المتحدة في هذا الصدد، فأشار إلى:

التماثل مع تاريخ الولايات المتحدة

أكد الكاتب في هذا السياق أن المتخصصين

في الملكية القانونية لم يكتبوا كيفية الانتقال من الحقوق غير القانونية إلى نظام قانوني متكامل للملكية في المجتمع الغربي، وأرجع ذلك لعدة أسباب، منها:

١ ـ أن مسيرة التاريخ لم تكتمل بعد، فلم تكتمل في معظم دول الغرب المهلة لتحقيق إصلاح واسع النطاق للملكية إلا منذ قرن مضى.

٢ ـ أن معظم الأدبيات الحالية عن الملكية تبنت النظرة التقليدية للبلدان الغربية عن نظام الملكية.

٣ ـ صعوبة خلق نظام رسمي للملكية، حيث طغت أحداث تاريخية أخرى على استيعاب القانون الرسمي للممارسات والفوائد والأوراق التي اتبعها العاملون خارج إطار القانون.

كما عولجت هذه القضية عن طريق منح حقوق الملكية الرسمية للمستوطنين، وواضعي اليد في الولايات المتحدة، وهي التي خلقت في النهاية الأساس لتوليد رأس المال، والمعاملات في سوق آخذة في التوسع.

التخلي عن القانون البريطاني

بدأ المجتمع الغربي يتخلى عن القانون البريطاني المهجور؛ لأنه لم يستهدف إقامة مجتمع يولد أشكالاً جديدة من الفرص للحصول على الملكية بدون وجود نظام راسخ مقبول لسندات الملكية، فقد بدأت التقاليد الأمريكية الأولى تتغير من واضعي اليد، حيث تغيرت الطريقة التي كانت تربط بعضهم بعضًا، وظهرت

• تاريخ أخذ الأمريكان بقانون نقل الأراضي هو نفسه تاريخ صعود العاملين الذين لا يتمتعون بحماية القانون كقوة سياسية



سندات الملكية، بعد أن كانوا واضعي اليد على العديد من الأراضي دون الاهتمام بسندات، لكن جاءت الوسائل القانونية لتسوية المنازعات الكثيرة، وأضفت المشروعية على واضعي اليد، على الرغم من أن هذه الإجراءات مرهقة ومعقدة.

فبدأ المهاجرون في إقامة عقد اجتماعي جديد، عرف "بحقوق توماهوك"، حيث أدرك المهاجرون الفوضى التي شملتهم، وأحاطت بنظام قانوني للأرض والملكية، وأدركوا أيضًا أنهم لو أرادوا أن يعيشوا في سلام فعليهم أن يقيموا نوعًا من النظام، حتى لو كان يتعين إقامته بعيدًا عن القانون الرسمي، فبدءوا في اختراع الأنواع الخاصة بهم من سندات الملكية، غير القانونية المعروفة باسم حقوق "توماهوك"، حقوق الكوخ، حقوق الذرة، وعلى الرغم من أن هذه الحقوق لا تخول قانونًا لأي شخص الحق في ملكية الأرض، فإن حقوق الملكية غير القانونية هذه ساعدت على تفادي المنازعات، وكانت مقبولة على نطاق واسع في مجتمعات الحدود في أمريكا، وأصبحت مصدر سندات الملكية القانونية بعد ذلك بسنوات.

جهود الدولة في رفع الناقوس الزجاجي

حرص الكاتب على أن يوضح جهود الساسة الأمريكان في رفع الناقوس الزجاجي، الذي يتمتع به قلة قليلة من أفراد المجتمع، لذلك توافرت لهم اختيارات ثلاث: إذا كانوا يستطيعون الاستمرار في محاولة قمع العاملين خارج القانون أو تجاهلهم، أو أن يقدموا تنازلات وهم ناقمون، أو أن يصبحوا نصراء لحقوق العاملين خارج القانون، وهذا المسار الأخير الذي أخذ به الأمريكان على نحو متزايد.

ويتضح من ذلك أن تاريخ أخذ الأمريكان بقوانين نقل الأراضي هو نفسه تاريخ صعود العاملين الذين لا يتمتعون بحماية القانون كقوة سياسية.

كذلك كان الأمر بالنسبة للجهود الاتحادية أيضًا، لرفع ذلك الناقوس، فظهر تعاطف مع حقوق واضعي اليد، وكذلك الحال بالنسبة للجهود غير القانونية لرفع الناقوس الزجاجي، عن طريق قيام واضعي اليد المعزولين بمحاولة تأمين الأراضي التي يشغلونها.

كما ظهرت منظمات غير قانونية لحماية حقوق الملكية التي تم الحصول عليها بصورة غير رسمية، مثل جمعيات حقوق المدعى عليه، التي انتشرت في أنحاء الغرب الأوسط الأمريكي، خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر.

واختتم الكاتب فصله بتوضيح تأثير التجربة الأمريكية على البلدان النامية والشيوعية، التي سعت لتحقيق الرأسمالية بانتهاج طريقة الولايات المتحدة، التي تعتبر أكبر منتج لرأس المال في العالم.

الفصل السادس

سر الفشل القانوني

لكن المشكلة الأساسية التي انطلق منها الكاتب، في هذا الفصل، هي أن كل البلدان النامية والبلدان الشيوعية السابقة، كان لديها نظام رسمي للملكية، ولكن لم تتوافر لهم فرصة الوصول إليه؛ لأنهم يصطدمون بالناقوس الزجاجي الذي احتفظ بالرأسمالية لقطاع صغير جدًا من المجتمع، حتى كان البديل هو أن يسحبوا الأصول إلى القطاع غير الرسمي، حتى يستطيعوا أن يعيشوا أو يقوموا بالأعمال، ولكن دون أن يتمكنوا مطلقًا من تحويل أصولهم إلى رأس مال.

فقد حاولت حكومات البلدان النامية أكثر من ١٨٠ عامًا، أن تفتح نظمًا للملكية، ولكن فشلت في ذلك، وأرجع الكاتب ذلك الفشل إلى خمسة أسباب:

١ - أن جميع الناس الذين يختبئون في القطاعات التي لا تتمتع بحماية القانون أو السرية يفعلون ذلك للتهرب من الضرائب.

٢ - حيازة الأصول العقارية ليست قانونية؛ لأنه لا يتم مسحها ورسم خرائطها وتسجيلها بشكل سليم.

٢ - أن إصدار قانون بشأن الملكية لا يستطيع

تجاهل تكاليف الامتثال لذلك القانون، وهي باهظة.

٣ . يمكن تجاهل الترتيبات التي لا تتمتع بحماية القانون أو العقود الاجتماعية القائمة.

٤ . يمكن تغيير أمور أساسية، مثل معرفة الناس كيفية تمكنهم من حيازة أصولهم القانونية، التي لا تتمتع بحماية القانون، بدون قيادة سياسية عالية المستوى.

لذلك، فسر الكاتب الاقتصادات السرية التي قامت في البلدان النامية، والبلدان الشيوعية، التي تبنتها أكثر من ٨٠٪ من السكان، إلى عدم قدرة القانون القائم على الوفاء باحتياجاتهم وطموحاتهم، وليست بسبب الهروب من الضرائب كما اعتقد البعض.

وبَيَّنَ الكاتب أن رفع الناقوس الزجاجي هو من الأولويات القانونية، لكي يتفاعل النظام القانوني الرسمي مع الترتيبات التي لا تتمتع بحماية القانون القائم خارج الناقوس، وذلك عن طريق خلق عقد اجتماعي بشأن ملكية رأس المال، هذا يعني أن القانون هو الأساس في حماية الملكية، ومع ذلك فإن البلدان الشيوعية والنامية يعرقلها العمل القانوني، بالإضافة إلى ظهور التعارض بين أصحاب المصالح في عدم إحداث تغيير، وفي هذا الصدد لابد من حث الاقتصادات السرية على أن تصبح قانونية.

وفي النهاية، يشير الكاتب إلى أن الحكومات الغربية بذلت جهدًا شاقًا استغرق مئات السنين، حتى نجحت في إزالة الناقوس الزجاجي بعد أن واجهت تحديًا قانونيًا وتحديًا سياسيًا، وعقودًا اجتماعية ظلت على مر التاريخ.

الإصغاء للكلاب التي تنبح

لفت الكاتب إلى أن معظم حكومات البلدان النامية والشيوعية السابقة كانت مستعدة للتسليم بأن سبب عدم تمتع القطاعات السرية بحماية القانون، هو كثرة الإجراءات الروتينية المرهقة التي تفرضها الدولة، لذلك لجئوا إلى النظام غير القانوني لحماية ممتلكاتهم، وكسب وسائل رزقهم، على الرغم من أنهم يتأهبون إلى أن تعترف بهم حكومتهم بشكل قانوني، لكن الحكومة ورجال القانون في البلدان النامية لا يقومون بذلك، بل على العكس يصعبون من الإجراءات، ومن ثم فرجال القانون هؤلاء يقطنون أبراجًا عالية، وإذا نظروا إلى الواقع بصورة أكثر واقعية يسيرون في الشوارع، ويسمعون الكلاب التي تنبح، فمن الممكن أن تتقدم الدول، وتسير على نحو مسيرة الغرب.

فالبلدان النامية وبلدان العالم الثالث تقف بسبب هؤلاء الرجال في المكان التي وقفت فيه الولايات المتحدة وأوروبا منذ أكثر من مئتي عام مضت، فإذا أرادوا أن يتقدموا فعليهم أن يحددوا ويجمعوا وثائق الملكية المبعثرة هنا وهناك، ويحاولا دمجها في نظام متكامل حتى تكون قابلة للاستبدال، وإنشاء شبكة بيروقراطية قادرة على إنتاج رأس المال.

• HASSAD EL FIKR • العدد (213) محرم 1431 هـ • يناير 2010 م

الفصل السابع

من قبيل الخاتمة

أنهى الكاتب موضوعه بهذا الفصل، فوضح أن الرأسمالية لم تشكل أزمة خارج الغرب الأوروبي، ولكن الأزمة تقع على عاتق البلدان الأخرى، وليس هذا خطأ الغرب، ولكن الخطأ في هذه البلدان التي لم تستطع أن تتكيف مع هذا النظام الجديد، وفشلت في أن تتعولم، على حد قول الكاتب.

حيث لا يستطيع معظم الناس أن يشاركوا في سوق آخذة في التوسع؛ لأنه لا تتوافر لهم فرص الوصول إلى نظام حقوق الملكية القانونية، الذي يمثل الأصول المملوكة لهم بطريقة تجعلها قابلة للتحويل وقابلة للاستبدال على نطاق واسع.

كما ترك المصلحون الاقتصاديون مسألة ضمان الملكية للفقراء في أيدي مؤسسات قانونية محافظة غير مهتمة بتغيير الوضع القائم، لذلك ظلت الأصول المملوكة لأغلبية مواطنيهم رأسمال غير منتج، مشدودًا إلى القطاع الذي لا يتمتع بحماية القانون، وهذا هو السبب في أنه بدأ النظر إلى دعاة العولمة وإصلاحات السوق الحرة، باعتبارهم مدافعين مغرورين عن مصالح الذين يهيمنون على الناقوس الزجاجي.

الملكية تجعل رأس المال يتفق ومقتضيات العقل

بيّن الكاتب أن لدينا حاليًا ما يكفي من الأدلة لتحقيق تقدم في التنمية؛ حيث إن الملكية هي العملية الرسمية التي لا غنى عنها في تزويد الناس بالأدوات اللازمة لاستخلاص رأس المال، كما أن الملكية ليست مجرد نظام لمنح سندات بالأصول وتسجيلها، إنما هي أداة للتفكير تمثل الأصول بطريقة تستطيع عقول الناس أن تعمل بها لتوليد فائض القيمة.

وذلك عن طريق ربط الجميع في نظام أو عقد اجتماعي واحد؛ لكي يستطيعوا التعاون لزيادة إنتاجية المجتمع، كما وضع الكاتب أيضًا في نهاية حديثه بعض الافتراضات لكي يغير الوضع ويصححه في البلدان النامية والشيوعية، منها:

- يتعين على الناس توثيق وضع الفقراء وإمكاناتهم توثيقًا أفضل.

- كل الناس قادرون على الادخار.

- إن ما يفتقر إليه الفقراء هو نظم الملكية المتكاملة قانونًا، التي يمكنها أن تحول عملهم ومدخراتهم إلى رأس مال.

- إن العصيان المدني وعصابات المافيا الحالية ليست ظواهر هامشية، وإنما ظهرت نتيجة لانتقال مليارات من البشر من حياة منظمة على نطاق صغير إلى حياة غير منظمة على نطاق كبير.

- أن الفقراء ليسوا هم المشكلة، بل الحل.

- أن نظام الملكية يخلق رأس مال، وهو تحد سياسي؛ لكونه يتضمن الارتباط بواقع الناس، واستيعاب العقد الاجتماعي وإصلاح النظام القانوني. ■